شملت كافة المجالات لمستقبل أبناء دول المجلس

٢-٢

مسيرة ٣٥ عاما من الإنجازات الخليجية على طريق التكامل

الرياض - واس

صادف أمس الأربعاء ١٨ شعبان ١٤٣٧هـ الموافق ٢٥مايو ٢٠١٦م، الذكرى الخامسة والثلاثين لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد القرار التاريخي الصادر في ٢٥ مايو عام ١٩٨١م ، في أبوظبي ، إذ أعلن عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من منطلق السمات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة التي تجمع شعوب دول المجلس، والعادات والتقاليد التي تربطهم ووحدة المصير .

وعمل قادة المجلس خلال تلك السنوات على المضي بمسيرة المجلس نحو تحقيق أهدافه التي تصب في مصلحة أبناء الخليج وتطور علاقات دولهم بالدول والشعوب المختلفة.

وشهدت مسيرة المجلس خلال السنوات الـ ٣٥ عدة تطورات في مختلف المجالات حيث قام قطاع الشؤون السياسية بمتابعة وتنفيذ القرارات والتوجيهات السياسية الصادرة عن المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، والاجتماعات المشتركة مع الدول والمجموعات الدولية، للمواضيع التي تهم مجلس التعاون والتطورات الإقليمية والدولية التي تهم مجلس التعاون، مثل الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة، والبرنامج النووي الإيراني، والأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي – الإسرائيلي، وسوريا واليمن والعراق وليبيا وغيرها.

كما قام برصد التطورات الإقليمية والدولية وقرارات مجلس الأمن والجامعة العربية والمنظمات الدولية والإقليمية التي تهم مجلس التعاون، والمشاركة في اجتماعات الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون والدول والمجموعات الدولية، والفعاليات الإقليمية والدولية، ومن أبرزها:

التعليم العالي والبحث العلمي

في إطار سعي دول مجلس التعاون لتحقيق السارة في الحقوق بين مواطني دولها جميعا، خاصة فيما يتعلق بالتعليم، ومتابعة مشروع قرار لجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي بدول مجلس التعاون في (الرياض – فبراير ٢٠١٤م)، تحقيق المساواة بين أبناء دول المجلس في القبول والعلاقة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية، فقد حثت لجنة التعاون التالي في اجتماعها (١٠١) الذي عقد خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤م، الدول الأعضاء على تفعيل قرار المجلس الأعلى في دورته الثامنة – ديسمبر ١٩٨٧م) بشأن مساواة أبناء دول مجلس التعاون في مؤسسات التعليم العالي في القبول والعلاقة مع طلاب الدولة مقر الدراسة، والسعي للوصول إلى المساواة التامة في مجال التعليم تماشيا مع ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية وأهداف السوق المشتركة.

وقررت اللجنة أن ترفع مشروع القرار: "اعتماد الأهداف والضوابط والمعايير الاسترشادية الخاصة لمعادلة شهادات التعليم العالي بدول المجلس للتخصصات الطبية والصحية" إلى الدورة القادمة للمجلس الأعلى مع التوصية باعتماده.

كما يجري العمل على عدة مواضيع مثل: زرع وتعزيز المواطنة بين دول المجلس، ومشروع الشبكة الخليجية لضمان الجودة في التعليم العالي، والتراث المحلي العربي على الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، والتعاون الدولي وغيره.

العمل والخدمات الاجتماعية

قرر المجلس الأعلى في دورته (الثامنة والعشرين – الدوحة ٢٠-٢١-٢٠٠٧) الاعلان عن قيام دول المجلس الخليجية المشتركة اليوم في مبدأ أن يعامل مواطني دول المجلس الخليجيين والاعتباريين في أي دولة من دول المجلس، نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية، بهدف دعم، دفع، ثلاث دعائم الأمانة العامة وهي تحقيق التكامل بين دول المجلس من معلومات وبحوث وقوانين وأنظمة وغيرها. كما تم تعديل نظام الشركة بتنظيم نظام اجتماعات إلكتروني بالكامل (محاورة وإدارة اجتماعات) ويشمل ذلك الاجتماعات عبر الفيديو والصوت، وكذلك إنشاء ساحات نقاش الكترونية لكل لجنة أو فريق عمل بهدف تفعيل العمل بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، إلى عمل إلكتروني بالكامل ، ويمكن بذلك رفع الطلبات وتحميلها والنقاش إلكترونيا حول عدد من البنود، مع توثيق ذلك بشكل إلكتروني بالكامل ، مع إمكانية الوصول لكل ذلك بسرعة أكبر وبتكلفة أقل(أنرويد وأبل ستور) وكذلك عبر أي متصفح من أي جهاز (جوال ولابتوب وديسك توب).

كما تم عمل اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة للسوفتوات البشرية خاصة باستراتيجية التخطيط للعوائي الاستراتيجي لدول المجلس (وسيتم إعداد الاستراتيجية بالتعاون مع خبراء من عدة جامعات من ضمنها جامعة هارفارد وخبراء من الاتحاد الأوروبي) بالمشاركة مع كبار مسئولي البلديات وخبراء التخطيط الاستراتيجي بدول المجلس .

والجدير بالذكر أن تدشين مشروع الربط بين شبكات الحكومة الالكترونية لدول مجلس التعاون، من ضمن المشاريع الرابع لمشروع الحكومة الالكترونية، والذي يهدف إلى ربط برامج الحكومات الالكترونية بشبكة أنسة تسهل التبادل الآلي للمعلومات بأن الحالة، فقد أكدت الأمانة العامة بإعداد رفع تقرير إلى مقام المجلس الوزاري في دورته (١٣٥) عن مشروع شبكة الربط بين برامج الحكومات الالكترونية في الدول الأعضاء، للتأكيد من قبله على المجلس الوزاري والوزراء، بالاستفادة من هذا المشروع وتفادي تكرار انشاء مثل هذه الشبكة مثلما للجهد والتكاليف.

كما يجري التنسيق بين مكاتب البحوث والأمانة لإطلاق نسخة تجريبية من نظام الاجتماعات التفاعلية: تهيئة استخدامه في إدارة اجتماعات المجلس وفرق العمل التابعة للجنة الوزارية للحكومة الالكترونية، وسيتم عقد ثلاث ورش تقريبا لتحديد الحاجة من الخبرة.

وقد تم اعتماد عرض وأهداف ومهام وآلية عمل لجنة المراكز الوطنية للاستجابة لطوارئ الحاسوب ودعوة الجنة للبد، في عقد اجتماعاتها لتابعة المهام الموكلة إليها، ورفع توصياتها للجنة التقنية للحكومة الالكترونية.

وقد حصلت دول مجلس التعاون على ترتيب متقدم في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤م، الجاهزية لدول الحكومة الالكترونية وقياس جودة تقديم الخدمات الالكترونية لدول الخليج ١٣٣ دولة، وتسعى دول المجلس من جهتها إلى الوصول إلى المراتب المتقدمة عالميا في السنوات القادمة. كما تسعى إلى أن تكون من أهمها، لتحقيق دول الحكومة الالكترونية كأداة للتنمية المستدامة، بما يحقق رفاهية مواطني دول المجلس ودعم التكامل بين دول الأعضاء.

سلامة الأغذية

تم الانتهاء مؤخرا من إعداد وصدور مشروع اللائحة التنفيذية للنظام (النظام الموحد للغذاء لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وعلى ضوء ذلك ستنسق الأمانة العامة مع الدولة الرئاسة لدول الأعضاء، حول الآلية التنفيذية لاعتماد اللائحة من الدول الأعضاء.

كما تمت الموافقة على اللائحة لنظام الإنذار السريع للغذاء، والأعلاف لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC-RASFF)، بحيث تكون هيئة الغذاء والدواء، بالمملكة العربية السعودية هي الجهة المسئولة عن النقطة المركزية وإدارة النظام (على أن تقوم بتحديث وتطوير البرنامج الالكتروني السعودي بما يتوافق مع متطلبات اللائحة)، وأن لتطبيق التجريبي لآلية الدليل الخليجي الوحد للرقابة على الأغذية المستوردة قد بدأ في مطلع شهر يونيو ٢٠١٦م، كما أقرت اللجنة الوزارية لسلامة الأغذية في اجتماعها الأول الذي عقد خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ ، كما تجري دراسة عدة مواضيع أخرى في الوقت الراهن مثل إقامة يوم خليجي لسلامة الغذاء.

التعاون المالي والاقتصادي

تسعى دول مجلس التعاون لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع المجالات، وصولا إلى وحدتها بإذن الله، ومن هذا المنطلق فإن لجنة التعاون المالي والاقتصادي ارتأت ضرورة عمل دراسة لتعميق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وقد تم الانتهاء، من عمل مسودة الإطار العام للدراسة (التكامل الاقتصادي)، وعرضت على لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتي بدورها وافقت عليه ، وسيتم على ضوء ذلك دعوة بيوت الخبرة لإجراء الدراسة وفقا للإطار المرجعي المتفق عليه.

وفي إطار جهود دول المجلس لمكافحة غسيل الأموال، فقد تم تكثيف الأمانة بالتعاقد مع خبراء مختصين لعقد برامج تدريبية دورية على مستوى دول المجلس في مجال تقييم المخاطر على المستوى الوطني لما يتطلبه هذا الوضوع من خبرات عملية تساعد دول المجلس على رسم استراتيجياتها في هذا المجال ، إضافة إلى دعم الأمانة العامة في مجال تعزيز الكوادر البشرية ووارد الرقابة المحلية لديها في مواضيع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تمت مجاركة التنظيم الفعلي لتطبيق التوجيه الأوفق من أجل العمل بآلية الدليل الموحد للرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الجمركي بدول المجلس.

التخطيط والتنمية

في إطار تنسيق العمل واستثمار الجهود لإثراء النتائج وتحقيق الفائدة القصوى، فقد تم الاتفاق على أن يرتكز عمل اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية في المرحلة المقبلة: على تعزيز التكامل الإنمائي لدول المجلس وذلك من خلال عدة أدور من أهمها: دراسة وضع استراتيجية خليجية للتنمية البشرية، وتضمين خطط التنمية الوطنية لدول المجلس، مشاريع وبرامج تحد من هجرة مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى إرساء استفادة دول المجلس من خدمات وخبرات المنظمات الدولية، و تعزيز التعاون في مجال المشاريع للتنموية الكبرى المشتركة، وفي مجال الحفظ التنموية والرؤى المستقبلية.

وتسعى اللجنة إلى إنشاء قاعدة معلومات لدول مجلس التعاون تتضمن قائمة بالخبراء والمختصين في مجالات التخطيط والتنمية، لتوحيد الجهود في مجال التخطيط والتنمية، وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات في تدعيم التخطيط الاستراتيجي بدول المجلس.

وقد تم تدشين مشروع الربط بين شبكات الحكومة الالكترونية لدول مجلس التعاون، من ضمن المشاريع الرابع لمشروع الحكومة الالكترونية، والذي يهدف إلى ربط برامج الحكومات الالكترونية بشبكة أنسة تسهل التبادل الآلي للمعلومات بأن الحالة، فقد أكدت الأمانة العامة بإعداد رفع تقرير إلى مقام المجلس الوزاري في دورته (١٣٥) عن مشروع شبكة الربط بين برامج الحكومات الالكترونية في الدول الأعضاء، للتأكيد من قبله على المجلس الوزاري والوزراء، بالاستفادة من هذا المشروع وتفادي تكرار انشاء مثل هذه الشبكة مثلما للجهد والتكاليف.

كما يجري التنسيق بين مكاتب البحوث والأمانة لإطلاق نسخة تجريبية من نظام الاجتماعات التفاعلية: تهيئة استخدامه في إدارة اجتماعات المجلس وفرق العمل التابعة للجنة الوزارية للحكومة الالكترونية، وسيتم عقد ثلاث ورش تقريبا لتحديد الحاجة من الخبرة.

وقد تم اعتماد عرض وأهداف ومهام وآلية عمل لجنة المراكز الوطنية للاستجابة لطوارئ الحاسوب ودعوة اللجنة للبد، في عقد اجتماعاتها لتابعة المهام الموكلة إليها، ورفع توصياتها للجنة التقنية للحكومة الالكترونية.

وقد حصلت دول مجلس التعاون على ترتيب متقدم في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤م، الجاهزية لدول الحكومة الالكترونية وقياس جودة تقديم الخدمات الالكترونية لدول الخليج ١٣٣ دولة، وتسعى دول المجلس من جهتها إلى الوصول إلى المراتب المتقدمة عالميا في السنوات القادمة. كما تسعى إلى أن تكون من أهمها، لتحقيق دول الحكومة الالكترونية كأداة للتنمية المستدامة، بما يحقق رفاهية مواطني دول المجلس ودعم التكامل بين دول الأعضاء.

سلامة الأغذية

كما حرصت الأمانة العامة على تعميم كافة الوثائق الخاصة بالمشاريع في الشأن الاجتماعي الصادرة أعلاه، على أعلاه، الفعلية في الدول الأعضاء، لتقوم كل دولة باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتطبيق وتفعيل ذلك الحرص، حيث ركزت كافة الدول الأعضاء على تفعيل دور المرأة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والأسري، وأولت عناية فائقة بقضايا الطفولة والإتجار بالبشر والعاقين ، عن طريق تكثيف الحملات الإعلامية وبث رسائل توعوية في وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك حرصت الدول الأعضاء، على سن القوانين والأنظمة التي تضمن حقوق العاق في الدمج الاجتماعي والمساواة مع باقي فئات المجتمع.

البلديات والإسكان

صدر قرار المجلس الأعلى في دورته (٣٥) (الدوحة: دولة قطر/ديسمبر/٢٠١٤) بشأن الدليل الاسترشادي لتجميل المدن لبلديات دول مجلس التعاون باعتماد الدليل الاسترشادي لتجميل المدن لبلديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - كما تم إقامة الدورة الأولى لجائزة مجلس التعاون في مجال الإسكان وتم تكريم الفائزين على هامش الاجتماع الرابع عشر للجنة أصحاب الجلالة والسمو الأمراء المعنيين بشؤون الإسكان الذي عقد في دولة قطر في مطلع أكتوبر ٢٠١٠م.

كما تم الإعلان عن الدورة الأولى من جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال العمل البلدي وهي بعنوان (أفضل بلدية في إصدار تراخيص البناء) ، وتم استلام الترشيحات من جميع الدول الأعضاء، وسيتم الإعلان عن الفائزين على هامش مؤتمر العمل البلدي الخليجي التاسع المقرر عقده بمشيئة الله في دولة قطر خلال شهر ابريل ٢٠١٦م.

وفي إطار تطوير قواعد المعلومات الإسكانية من مملكة البحرين إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون واستضافة ذلك الوقع وتطويره، و تكريم أعضاء الفريق التقني لمواقعه المعلومات الإسكانية من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية في دولة قطر على هامش الاجتماع الرابع عشر للجنة أصحاب الجلالة والسمو الأمراء المعنيين بشؤون الإسكان الذي عقد في دولة قطر في مطلع أكتوبر ٢٠١٠م.

وقد تم عقد اجتماع مشترك بين دول المجلس للتنسيق حول مشاركة الدول الأعضاء في قرية الشيخ صباح الثرائية التي ستقام في دولة الكويت في منتصف يناير ٢٠١٦م.

إقرار خطة العمل المشترك بين دول المجلس في مجال الآثار والمتاحف بهدف تطوير العمل المشترك في هذا المجال.

تم عقد اجتماع أصحاب السعادة الوكلاء المسؤولين عن السياحة في دولة قطر خلال الفترة ١٣ ، ١٤ مايو ٢٠١٠م، وعقد الاجتماع التحضيري في دولة قطر بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٠م.

دعم وتحفيز وتشجيع أبناء دول المجلس للمضي قدما نحو إنشاء وتطوير المتاحف الخاصة.

تم عقد الاجتماع الأول لفريق العمل الفني يوم الاثنين الوافق ١٥ يونيو ٢٠١٠م في مملكة البحرين، متزامنا مع ورشة العمل الخاصة بالسياحة البينية التي ستستضيفها مملكة البحرين يوم الأحد ١٤ يونيو ٢٠١٥م.

إصدار قاعدة معلومات إلكترونية عن الآثار والمتاحف للاستفادة منها في كتلة دول المجلس.

تمت إقامة المعرض السنوي الأول للحرف والصناعات اليدوية مصاحبا لاجتماع أصحاب السمو والمعالي الوزراء المسؤولين عن السياحة بدول المجلس بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٠م.

دعم وتحفيز الحرف والصناعات اليدوية وإيجاد الطرق المناسبة في دعم عجلة التنمية الاقتصادية.

التعاون الإعلامي:

استمرار بث هذا الخليج الذي من مملكة البحرين بمساهمة مع مصاحبا لاجتماع أصحاب السمو والمعالي الوزراء المسؤولين عن السياحة بدول المجلس بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٠م.

استمرار بث برنامج (خليجنا واحد) من إذاعات دول المجلس للعام الثالث على التوالي مساء كل يوم خميس ، وذلك لإطلاع المستمع في دول المجلس على منجزات مسيرة العمل المشترك من دول المجلس .

بث صوت مجلس التعاون من إذاعة الدولة المستضيفة للقمة والربط المباشر مع بقية إذاعات دول المجلس .

إقامة فعاليات أيام مجلس التعاون في العاصمة البيانية طوكيو خلال شهر أبريل ٢٠١٠.

تنفيذ دعوة تعريفية عن دول المجلس على هامش معرض أكسبو ميلان خلال شهر أغسطس ٢٠١٠ م تحت عنوان "دور دول المجلس في التنمية المستدامة".

إقامة الملتقى الإعلامي الخليجي الثالث على هامش انعقاد الاجتماع (٣٣) لوزراء الإعلام الذي عقد في الدوحة يومي ٩-١٠ يونيو ٢٠١٠م ، شارك فيه عدد من الإعلاميين والمهتمين بالقضايا الإعلامية من دول المجلس .

قيام مسؤولي الإعلام الإلكتروني والامانة العامة بزيارة لمركز الجزيرة لمكافحة التطرف التابع لقناة الجزيرة ٢٢-٢٣ أكتوبر ٢٠١٠م.

تم الاتفاق على تجربة المركز في مكافحة التطرف وخاصة الجوانب الإعلامية منها .

عقد ورشة "دور الإعلام الإلكتروني في إدارة الازمات" ضمن فعاليات مؤتمر الوزراء الأول للمراصل الاجتماعي.

انجازات قطاع الشؤون التشريعية والقانونية:

أولت دول مجلس التعاون جل اهتمامها بالجانب التشريعي والقانوني وقد تحقق الكثير من الانجازات في هذا المجال من بينها: جزئ إعارة أعضاء النيابات العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام للعمل لدى النيابات وهيئات التحقيق والادعاء العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفق لأحكام القوانين والأنظمة الوطنية، وفق تم تعديم القرار على أجهزة النيابات العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام بدول مجلس التعاون، وفق تم تعديل القانون الأساسي لمجلس التعاون، وفق من كل جهاز من تلك الأجهزة أن يتخذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن، كما تم تشكيل فريق عمل لتطوير أصحاب العلم والسعادة النواب العموم والمدعين العامين ورؤساء هيئات التحقيق والادعاء العام بدول مجلس التعاون الذي عقد في الدوحة بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٠م.

وجاء قرار المجلس الأعلى في دورته (٣٥) بتمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني بدول مجلس التعاون بصيغتها الحالية كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات، تتجدد تلقائيا حال عدم ورود ملاحظات عليها من الدول الأعضاء ، وان تقوم الدول الأعضاء خلال المدة المشار إليها بموافاة الأمانة العامة بمدى استفادتها من الوثيقة وما تبين لها من ملاحظات أو مقترحات على الوثيقة ورفع ما تتوصل إليه اللجنة إلى أصحاب المعالي وزراء العدل ، على أن تدعو الأمانة العامة لجنة الخبراء المختصين بعد انتهاء المدة المشار إليها في حال ورود ملاحظات من الدول الأعضاء لدراسة ما وردها من ملاحظات ومقترحات على هذه الوثيقة ورفع ما تتوصل إليه اللجنة إلى أصحاب المعالي وزراء العدل .

وقد تم تعميم قرار المجلس الأعلى بتمديد العمل على وزارات العدل بدول المجلس في حينه.

وجاء قرار المجلس الوزاري في دورته (١٣٣) بالآتي" قيام جهات الاختصاص في دول المجلس بالتنسيق فيما بينها بشأن السجناء من مواطنيها الذين يقضون عقوبات في دول أخرى ، بغرض الاستفادة قدر الإمكان بما تضمنه دول المجلس عن قيامها بالعفو في مناسبات مختلفة عن الحكوم عليهم من غير مواطنيها للاستفادة من هذا العفو لصالح مواطني دول المجلس المسجونين في الخارج وفقا لأنظمة الآتية:

١-تقوم جهات الاختصاص بتزويد الأمانة العامة ببيانات مواطني دول المجلس المسجونين في الخارج لتقوم بتعميمها على الدول الأعضاء .

٢-تتبادل سفارات دول مجلس التعاون في الخارج المحاوجات حال مواطني دول المجلس المسجونين في تلك الدول .

٣-تتبادل الدول الأعضاء الطلبات التي تم الموافقة عليها من قبل لدول الأعضاء بالطلبات التي تم الموافقة عليها باقي وكذلك الطلبات التي تم رد من تلك الدول .

٤-إشعارات الأمانة العامة بمواعيد مناسبات العفو والطلبات الواردة من الخارج لدول المجلس .

٥-للأمانة العامة في الاختصاص ، دعوة جهات الاختصاص في الدول الأعضاء، للاجتماع لبحث تطوير هذه الآلية وتحديث إجراءاتها .

وعلى الدول الأعضاء، وضع هذا القرار موضع التنفيذ وفقاً للإجراءات والوثائق المشار إليها .

وقد تم تعميم القرار على وزارات العدل بالدول الأعضاء،للعمل به كما قرر المجلس الأعلى بدورته (٢٤) أن تقوم اللجنة الوزارية الأمانة العامة، وذلك من تفريغ تلك البيانات الاحصائية الواردة من الدول الأعضاء، وتقديمها سنويا في نشرة "الإحصائية الموحدة" لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تعرض تلك البيانات على موقع الأمانة العامة.

يجري قطاع بيانات إحصائية متخصصة للمستخدمين داخل وخارج الأمانة العامة بمدى استفادتها من الوثيقة وما تبين لها من ملاحظات أو مقترحات على الوثيقة ورفع ما تتوصل إليه اللجنة إلى أصحاب المعالي وزراء العدل ، على أن تدعو الأمانة العامة لجنة الخبراء المختصين بعد انتهاء المدة المشار إليها في حال ورود ملاحظات من الدول الأعضاء لدراسة ما وردها من ملاحظات ومقترحات على هذه الوثيقة ورفع ما تتوصل إليه اللجنة إلى أصحاب المعالي وزراء العدل .

وقد تم تعميم قرار المجلس الأعلى بتمديد العمل على وزارات العدل بدول المجلس في حينه.

وجاء قرار المجلس الوزاري في دورته (١٣٣) بالآتي" قيام جهات الاختصاص في دول المجلس بالتنسيق فيما بينها بشأن شؤون سجناء من مواطنيها الذين يقضون عقوبات في دول أخرى ، بغرض الاستفادة قدر الإمكان بما تضمنه دول المجلس عن قيامها بالعفو في مناسبات مختلفة عن المحكوم عليهم من غير مواطنيها للاستفادة من هذا العفو لصالح مواطني دول المجلس المسجونين في الخارج وفقا لأنظمة الآتية:

١-تقوم جهات الاختصاص بتزويد الأمانة العامة ببيانات مواطني دول المجلس المسجونين في الخارج لتقوم بتعميمها على الدول الأعضاء .

٢-تتبادل سفارات دول مجلس التعاون في الخارج المحاوجات حال مواطني دول المجلس المسجونين في تلك الدول .

٣-تتبادل الدول الأعضاء الطلبات التي تم الموافقة عليها من قبل لدول الأعضاء بالطلبات التي تم الموافقة عليها باقي وكذلك الطلبات التي تم رد من تلك الدول .

٤-إشعارات الأمانة العامة بمواعيد مناسبات العفو والطلبات الواردة من الخارج لدول المجلس .

٥-للأمانة العامة في الاختصاص ، دعوة جهات الاختصاص في الدول الأعضاء، للاجتماع لبحث تطوير هذه الآلية وتحديث إجراءاتها .

وعلى الدول الأعضاء، وضع هذا القرار موضع التنفيذ وفقاً للإجراءات والوثائق المشار إليها .

وقد تم تعميم القرار على وزارات العدل بالدول الأعضاء،للعمل به

كما عقد ورشة عمل الملكية الفكرية ضمن فعاليات أيام مجلس التعاون الثقافة في مدينة الدوحة بالتعاون مع إدارة حماية حقوق الملكة الفكرية بوزارة الاقتصاد والتجارة بدولة قطر بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية ٢٧ – ٢٨ أبريل ٢٠١٥م .

وكذلك المشاركة في المعرض الدولي الثامن للاختراعات في الشرق الأوسط بدولة الكويت بالتعاون مع النادي العلمي الكويتي، ودعوة مخترعين من دول المجلس للمشاركة باختراعاتهم وتقديم جوائز لهم بتاريخ ١٦ – ١٩ نوفمبر ٢٠١٥م بمدينة الكويت .

اضافة الى المشاركة في افتتاح أسبوع الابتكار بالامارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٢ – ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م .

قام المكتب بالبت في طلبات براءات الاختراع المودعة لدى المكتب وتقليل الاعتماد على الفحص الخارجي وتنفيذ الخطة التطويرية لأتمتة إجراءات وأعمال المكتب وتفعيل النظام الالكتروني لإيداع طلبات براءات الاختراع .

مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية (الإغراق):

قامت الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة بعقد دورات تدريبية منها: دورة بعنوان مدخل إلى منظمة التجارة العالمية، ودورة أخرى بعنوان مقدمة عن مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية في مقر الأمانة العامة . وقد شارك فيهما موظفين من الأمانة العامة ووزارات التجارة والصناعة والجمارك بدول المجلس.

كما قام مكتب الأمانة الفنية بعقد عددا من الدورات الأخرى وورش العمل كان من أبرزها : آليات مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لصالح جمارك سلطنة عمان. وآليات مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية ودورها في حماية الصناعة لصالح غرفة صناعة وتجارة سلطنة عمان، الاقتصاد لغير الاقتصاديين.

إضافة إلى متابعة عدد كبير من القضايا والشكاوى المقدمة لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة (الإغراق) من الدول الأعضاء، ويشارك المكتب أيضا في حضور جلسات الاستماع العلنية إذا تطلب الأمر لتابعة الشكاوى والقضايا، وجدير بالذكر أن المكتب قد كسب عدد من القضايا لصالح دول المجلس.

كما شارك مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في عدد من الاجتماعات العالمية مثل اجتماعات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بمكافحة الإغراق في ختام شهر أكتوبر ٢٠١٥م بمقر المنظمة بجنيف.

- بث صوت مجلس التعاون من إذاعة الدولة المستضيفة للقمة والربط المباشر مع بقية إذاعات دول المجلس .

- إقامة فعاليات أيام مجلس التعاون في العاصمة البيانية طوكيو خلال شهر أبريل ٢٠١٠.

- تنفيذ دعوة تعريفية عن دول المجلس على هامش معرض أكسبو ميلان خلال شهر أغسطس ٢٠١٠ م تحت عنوان "دور دول المجلس في التنمية المستدامة".

- إقامة الملتقى الإعلامي الخليجي الثالث على هامش انعقاد الاجتماع (٣٣) لوزراء الإعلام الذي عقد في الدوحة يومي ٩-١٠ يونيو ٢٠١٠م ، شارك فيه عدد من الإعلاميين والمهتمين بالقضايا الإعلامية منها دول المجلس .

- قيام مسؤولي الإعلام الإلكتروني والامانة العامة بزيارة لمركز الجزيرة لمكافحة التطرف التابع لقناة الجزيرة ٢٢-٢٣ أكتوبر ٢٠١٠م.

- تم الاتفاق على تجربة المركز في مكافحة التطرف وخاصة الجوانب الإعلامية منها .

- عقد ورشة "دور الإعلام الإلكتروني في إدارة الازمات" ضمن فعاليات مؤتمر الوزراء الأول للمراصل الاجتماعي.

- انجازات قطاع الشؤون التشريعية والقانونية:

أولت دول مجلس التعاون جل اهتمامها بالجانب التشريعي والقانوني وقد تحقق الكثير من الانجازات في هذا المجال من بينها: جزئ إعارة أعضاء النيابات العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام للعمل لدى النيابات وهيئات التحقيق والادعاء العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفق لأحكام القوانين والأنظمة الوطنية، وفق تم تعديم القرار على أجهزة النيابات العامة وهيئات التحقيق والادعاء العام بدول مجلس التعاون، وفق تم تعديل القانون الأساسي لمجلس التعاون، وفق من كل جهاز من تلك الأجهزة أن يتخذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن، كما تم تشكيل فريق عمل لتطوير أصحاب العلم والسعادة النواب العموم والمدعين العامين ورؤساء هيئات التحقيق والادعاء العام في اجتماعهم التاسع الذي عقد في الدوحة بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٠م.

وجاء قرار المجلس الأعلى في دورته (٣٥) بتمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري العيني بدول مجلس التعاون بصيغتها الحالية كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات، تتجدد تلقائيا حال عدم ورود ملاحظات عليها من الدول الأعضاء ، وان تقوم الدول الأعضاء خلال المدة المشار إليها بموافاة الأمانة العامة بمدى استفادتها من الوثيقة وما تبين لها من ملاحظات أو مقترحات على الوثيقة ورفع ما تتوصل إليه اللجنة إلى أصحاب المعالي وزراء العدل ، على أن تدعو الأمانة العامة لجنة الخبراء المختصين بعد انتهاء المدة المشار إليها في حال ورود ملاحظات من الدول الأعضاء لدراسة ما وردها من ملاحظات ومقترحات على هذه الوثيقة ورفع ما تتوصل إليه اللجنة إلى أصحاب المعالي وزراء العدل .

وقد تم تعميم قرار المجلس الأعلى بتمديد العمل على وزارات العدل بدول المجلس في حينه.

وجاء قرار المجلس الوزاري في دورته (١٣٣) بالآتي" قيام جهات الاختصاص في دول المجلس بالتنسيق فيما بينها بشأن شؤون سجناء من مواطنيها الذين يقضون عقوبات في دول أخرى ، بغرض الاستفادة قدر الإمكان بما تضمنه دول المجلس عن قيامها بالعفو في مناسبات مختلفة عن المحكوم عليهم من غير مواطنيها للاستفادة من هذا العفو لصالح مواطني دول المجلس المسجونين في الخارج وفقا لأنظمة الآتية:

١-تقوم جهات الاختصاص بتزويد الأمانة العامة ببيانات مواطني دول المجلس المسجونين في الخارج لتقوم بتعميمها على الدول الأعضاء .

٢-تتبادل سفارات دول مجلس التعاون في الخارج المحاوجات حال مواطني دول المجلس المسجونين في تلك الدول .

٣-تتبادل الدول الأعضاء الطلبات التي تم الموافقة عليها من قبل لدول الأعضاء بالطلبات التي تم الموافقة عليها باقي وكذلك الطلبات التي تم رد من تلك الدول .

٤-إشعارات الأمانة العامة بمواعيد مناسبات العفو والطلبات الواردة من الخارج لدول المجلس .

٥-للأمانة العامة في الاختصاص ، دعوة جهات الاختصاص في الدول الأعضاء، للاجتماع لبحث تطوير هذه الآلية وتحديث إجراءاتها .

وعلى الدول الأعضاء، وضع هذا القرار موضع التنفيذ وفقاً للإجراءات والوثائق المشار إليها .

وقد تم تعميم القرار على وزارات العدل بالدول الأعضاء،للعمل به

كما قرر المجلس الأعلى بدورته (٢٤) أن تقوم اللجنة الوزارية الأمانة العامة، وذلك من تفريغ تلك البيانات الاحصائية الواردة من الدول الأعضاء، وتقديمها سنويا في نشرة "الإحصائية الموحدة" لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تعرض تلك البيانات على موقع الأمانة العامة.

يجري قطاع بيانات إحصائية متخصصة للمستخدمين داخل وخارج الأمانة العامة بمدى استفادتها من الوثيقة وما تبين لها من ملاحظات أو مقترحات على الوثيقة ورفع ما تتوصل إليه اللجنة إلى أصحاب المعالي وزراء العدل ، على أن تدعو الأمانة العامة لجنة الخبراء المختصين بعد انتهاء المدة المشار إليها في حال ورود ملاحظات من الدول الأعضاء لدراسة ما وردها من ملاحظات ومقترحات على هذه الوثيقة ورفع ما تتوصل إليه اللجنة إلى أصحاب المعالي وزراء العدل .

وقد تم تعميم قرار المجلس الأعلى بتمديد العمل على وزارات العدل بدول المجلس في حينه.

وجاء قرار المجلس الوزاري في دورته (١٣٣) بالآتي" قيام جهات الاختصاص في دول المجلس بالتنسيق فيما بينها بشأن شؤون سجناء من مواطنيها الذين يقضون عقوبات في دول أخرى ، بغرض الاستفادة قدر الإمكان بما تضمنه دول المجلس عن قيامها بالعفو في مناسبات مختلفة عن المحكوم عليهم من غير مواطنيها للاستفادة من هذا العفو لصالح مواطني دول المجلس المسجونين في الخارج وفقا لأنظمة الآتية:

١-تقوم جهات الاختصاص بتزويد الأمانة العامة ببيانات مواطني دول المجلس المسجونين في الخارج لتقوم بتعميمها على الدول الأعضاء .

٢-تتبادل سفارات دول مجلس التعاون في الخارج المحاوجات حال مواطني دول المجلس المسجونين في تلك الدول .

٣-تتبادل الدول الأعضاء الطلبات التي تم الموافقة عليها من قبل لدول الأعضاء بالطلبات التي تم الموافقة عليها باقي وكذلك الطلبات التي تم رد من تلك الدول .

٤-إشعارات الأمانة العامة بمواعيد مناسبات العفو والطلبات الواردة من الخارج لدول المجلس .

٥-للأمانة العامة في الاختصاص ، دعوة جهات الاختصاص في الدول الأعضاء، للاجتماع لبحث تطوير هذه الآلية وتحديث إجراءاتها .

وعلى الدول الأعضاء، وضع هذا القرار موضع التنفيذ وفقاً للإجراءات والوثائق المشار إليها .

وقد تم تعميم القرار على وزارات العدل بالدول الأعضاء،للعمل به

كما قرر المجلس الأعلى بدورته (٢٤) أن تقوم اللجنة الوزارية الأمانة العامة، وذلك من تفريغ تلك البيانات الاحصائية الواردة من الدول الأعضاء، وتقديمها سنويا في نشرة "الإحصائية الموحدة" لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تعرض تلك البيانات على موقع الأمانة العامة.

يجري قطاع بيانات إحصائية متخصصة للمستخدمين داخ